د. نادين نور الدين

دور الجمعيات الأهلية في معالجة نتائج الأزمات والحروب: دراسة تحليلية

المقدمة

تُعدّ الأزمات والحروب من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية، حيث تترك آثارًا عميقة على الأفراد والمؤسسات والبنى التحتية. وفي مثل هذه الظروف، تصبح الحاجة ماسة إلى تدخلات فعّالة وسريعة لمعالجة النتائج المترتبة على هذه الكوارث، سواء كانت إجتماعية، إقتصادية، أو نفسية.

علاوة على الخسائر البشرية الجسيمة التي تتسبب فيها الحروب، هناك أيضاً خسائر متعددة على أكثر من مستوى. فالحرب لها آثار إجتماعية ونفسية طويلة الأمد، على الأفراد والمجتمعات، بما في ذلك الصدمات النفسية والآثار السلبية على الصحة العقلية والإضطرابات الإجتماعية، إلى جانب التغيرات السياسية والجيوسياسية.

كما أن هناك الأزمات الإنسانية التي تتضمن على سبيل المثال: نقص الغذاء والماء والرعاية الطبية للسكان المتضررين من المعارك، إضافة إلى الأضرار الثقافية والبيئية.

وتؤدي الحروب أيضاً إلى إرتفاع كبير في النفقات العسكرية، مع ما يؤدي إليه ذلك من تأثير على مختلف القطاعات الإقتصادية، وتدمير البنية التحتية، وإنعدام الأمن والأمان، وهروب رأس المال، وإرتفاع التضخم، وزيادة الديون.. علاوة على الهجرة والنزوح الجماعيين، إذ غالباً ما تجبر الحروبُ الناسَ على الفرار من منازلهم، مما يؤدي إلى النزوح الداخلي وأزمات اللاجئين.

تلعب الجمعيات الأهلية دورًا محوريًا في هذا السياق، بإعتبارها مؤسسات قائمة على الجهود التطوعية والتكافل الإجتماعي. إذ تسعى هذه الجمعيات إلى سد الفجوات التي قد تعجز عنها الحكومات، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، وإعادة تأهيل المتضررين، وتعزيز الإستقرار المجتمعي. كما تعمل على دعم الفئات الأكثر هشاشة، مثل الأطفال، النساء، وكبار السن، وتقديم الحلول المستدامة التي تسهم في بناء مستقبل أفضل.

يتناول هذا البحث دور الجمعيات الأهلية في معالجة نتائج الأزمات والحروب، مركّزًا على آليات عملها، التحديات التي تواجهها، وأثرها في تعزيز التماسك الإجتماعي وتحقيق التعافي الشامل. ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على سبل تطوير أداء الجمعيات لتحقيق أقصى فائدة للمجتمعات المتضررة.

الفصل الأول: الخطوات المنهجية للبحث

أولاً: أهمية البحث وأهدافه.

1- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الإعتبارات التالية:

أ- ضرورة الإهتمام بالتغيير المعنوى للمواطنين المتضررين من الأزمات والكوارث والحروب، من خلال إحداث تغيير فى القيم والعادات والتقاليد والسلوك والإتجاهات، وذلك للتعامل مع الآثار السلبية لتلك الأزمات لتقليلها إلى قدر ممكن والعمل على التخفيف من آثارها إذا أمكن.

ب- يعتبر هذا المجال من المجالات الحديثة نسبياً

في قلة البحوث والدراسات الأمبيريقية التى أجريت فى هذا المجال، مما يجعله فى حاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات الميدانية التى تتناول الأزمات والكوارث والحروب، من حيث آثارها السلبية على كل من الفرد والأسرة والمجتمع، والعمل على تقليل تلك الآثار السلبية.

ت- زيادة دور المواطنين من أفراد المجتمع فى مواجهة تلك الآثار، وذلك عن طريق زيادة حجم المشاركة الشعبية ودعم الجهود الذاتية والتنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية فى مواجهة تلك الآثار.

ث- تعتبر هذه الدراسة دعوة لمنظمات المجتمع المدنى كى تساند وتشارك بفاعلية أكبر في جهود وبرامج وخدمات للمتضررين من الأزمات والكوارث والحروب، الى جانب جهود المنظمات الحكومية.

ج- تحاول الدراسة الوصول إلى مجموعة من النتائج التى يمكن إستخدامها كمعطيات تساهم في فهم كيفية التعامل مع الأزمات والكوارث والحروب لتنمية ثقافة التعامل معها، من أجل ضمان الإستعداد لهذا التعامل في المستقبل، كتدابير وقائية.

2- أهداف الدراسة

يمكن للدراسة تحقيق الأهداف التالية:

أ-التعرّف على الجوانب المادية والمعنوية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والتى تعمل في مجال الأزمات، ومعرفة طبيعة الخدمات والبرامج التى تقدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتنمية ثقافة التعامل معها.

ب- تحديد دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأزمات والكوارث والحروب (قبل- أثناء- بعد).

ت-التعرّف على الصعوبات التى تواجه المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى تقديمها لخدماتها وبرامجها فى مواجهة الأزمات والكوارث والحروب.

ث- التوصّل إلى رؤية مستقبلية للممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع لمساعدة كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى مواجهة الأزمات والكوارث والحروب.

ثانياً: المصطلحات

1- الأزمات

تعددت التعاريف المستخدمة في تحديد مفهوم الأزمة، ولكن قراءة معمّقة لهذه التعاريف تؤكّد أن تعددها يعود الى إختلاف النظرة الى الأزمة، والى إختلاف الجانب الذي يجري التركيز عليه من بين الجوانب المختلفة للأزمة، الأمر الذي يتيح إمكانية القول أن تعدد وتنوّع هذه التعاريف لا ينفي تمامها.

- يرى "وليم كونت" الأزمة بأنها: تلك النقطة الحرجة واللحظة المناسبة التي يتحدد عندها مصير تطور ما.
- ويعرّف "جوناثان روبرت" الأزمة بأنها: مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بنية إستراتيجية وطنية او إقليمية او محلية.
- وكذلك تُعرَّف على أنها نقطة تحوّل في موقف مفاجئ يؤدي الى أوضاع غير مستقرة ما بعد المصالح والبنية الأساسية، وتحدث عنها نتائج غير مرغوب بها، كل ذلك قد يجري في وقت قصير يلزم معه إتخاذ قرار محدد للمواجهة، تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو قادرة على مواجهة الأزمة، وتظهر الأزمة عندما تخرج المشكلات عن السيطرة.
- والأزمة كما يعرفها "ستيفن البير" : هي ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أياً كانت درجة إستعداد المنظمة. ويعرف "بشير العلاق" الأزمة بمفهومها العام تعني تهديداً خطيراً متوقعاً أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات، وممتلكات سواء أكانت تابعة للإفراد أم المنظمات أم الحكومات أم البلدان، والتي تحد من القدرة على إتخاذ قرارات فعالة او سريعة.
- كما تعرّف الأزمة بأنها: موقف مفاجئ يهدد مصالح المنشاة وصورتها قبالة الجماهير، مما يستدعي إتخاذ قرارات سريعة لتصويب الأوضاع حتى تعود الى مسارها الطبيعي.

- في حين يعرّفها " د.عبد الرزاق الدليمي"، فيقول هي مشكلة تكبر وتنحرف عن المسار الطبيعي للأحداث، كما أن مواجهة الأزمة يستوجب عملاً وتخطيطاً غير عاديين، بل يعمد الى إبتكار أساليب ووسائل تمكن من الإحاطة بها واستيعابها ، ومعالجة إفرازاتها بشكل قويم.

2- الحروب

تُعرّف الحرب لغة كما ورد في معجم المعاني الجامع أنّها قتال بين فئتين، وجمعها حُروب وعكسها سِلْم، وإذا قيل إستعرت الحَرْب؛ أي أنّها أصبحت شديدة وقوية، أمّا إذا قيل وضعت الحرب أوزارها، فهذا يعني أنّ القتال انتهى، ومصطلح الحَرْبُ بينهم سجال يعني أنّ الحرب انتهت دون فوز أو هزيمة أي من الأطراف المتحاربة للطرف الآخر، ودارُ الحَرْبِ هي بِلاد الأعداء، ورجل الحَرْبْ هو صاحب الخبرة في إدارة وتسيير المعارك الحربيّة.

وفي القانون الدولي العام فإن التعريف التقليدي للحرب هو أنّها عبارة عن نزاع مسلّح بين فريقين من دولتين مختلفتين؛ إذ تُدافع فيها الدول المتحاربة عن مصالحها وأهدافها وحقوقها، ولا تكون الحرب إلّا بين الدول، أمّا النّزاع الذي يقع ين جماعتين من نفس الدولة، أو النزاع الذي يقوم به مجموعة من الأشخاص ضد دولة أجنية ما، أو ثورة مجموعة من الأشخاص ضد حكومة الدولة التي يقيمون فيها، فلا يعد حرباً ولا علاقة للقانون الدولي به، وإنما يخضع للقانون الجنائي.

أما التعريف الحديث للحرب فقد تم توسيعه ليشتمل على أي نزاع مسلح، ولو لم تتوافر فيه عناصر التعريف التقليدي من أي نزاع مسلح، ولو لم تتوافر فيه أيضاً عناصر التعريف التقليدي من إمتلاك الجماعة المسلحة لصفة الدولة، وإن كان النزاع قائماً من قِبَل دولة لحسابها الخاص وليس لغرض جماعي، كما أصبحت النزاعات الأهلية التي تحدث في نفس الدولة تندرج تحت مسمى الحرب.

والحرب اليوم هي وضع نتيجة حاسمة للخلافات الدولية المرتبطة بالكيانات الإقتصادية والإجتماعية للدول المشاركة في الحرب، وذلك عن طريق الإجبار والقتال بعد أن يتعثّر حل الخلاف بالطرق السلمية، الأمر الذي يدعو كل دولة مشاركة في النزاع لأن تعطي لنفسها الحق في أن تكون الحكم الأول، وصاحبة السلطة العليا، في أي نزاع بهدف الدفاع عن مصالحها القومية وأهدافها، إذن فإنّ كلمة حرب تشير بمعناها اللغوي إلى القتال، وليس شرطاً أن تكون عادلة، وإنما قد تكون لوقوع العدوان من طرف على طرف آخر.

3- الجمعيات الأهلية

- تُعرّف الجمعية بأنّها مجموعة من الأشخاص الذين يجتمعون للنقاش بشأن أمور محدّدة، ولتحقيق أهداف معينة. ولكي تصبح الجمعية مؤهلة، يجب أنْ تستوفي شروط الدولة وقوانينها،

فلكلّ دولة قانون خاص بالجمعيات، أي أنّ تعريف الجمعية يختلف من دولة إلى أخرى، ولكي تكون الجمعية قانونية بشكلٍ عام، يجب أن تكون قائمة على أساس وثيقة محددة ومكتوبة، والتي تضع الخطوط العريضة لنظام عمل الجمعية وتكون بمثابة قانون لها، ويتعيّن على شخصين على الأقل من أعضاء الجمعية التوقيع على تلك الوثيقة، كما ويجب أن تكون الوثيقة مؤرخة ومختومة.

- تُعدّ جمعية أهلية كل مجموعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، مؤلفة من أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الإعتبارية ، أو منهما معاً ، غير هادفة للربح أساساً ، وذلك من أجل تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل ، أو نشاط إجتماعي ، أو ثقافي ، أو صحي ، أو بيئي ، أو تربوي ، أو تعليمي ، أو علمي ، أو مهني ، أو إبداعي ، أو شبابي ، أو سياحي ، ونحو ذلك من نشاطات ... أو نشاط يتعلق بحماية المستهلك ، أو أي نشاط أهلي آخر تقدره الوزارة ، سواء كان ذلك عن طريق العون المادي ، أو المعنوي ، أو الخبرات الفنية أو غيرها ، وسواء كان النشاط موجهاً إلى الخدمة العامة كجمعيات النفع العام ، أم كان موجهاً في الأساس إلى خدمة أصحاب تخصص أو مهنة كالجمعيات المهنية والجمعيات العلمية والجمعيات الأدبية.

ثالثاً: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة التنظيمات والجمعيات غير الحكومية وموقفها من العولمة، دراسة نبيل السنالوطي، 1998 .

أوضحت الدراسة أن العمل التطوعي الأهلي يتطلب تزايد الوعي الشعبي وتزايد حجم المشاركة التطوعية الواعية في إدارة الجمعيات والهيئات الأهلية ، وتوظيف الموارد لمواجهة المشكلات الملحة الحقيقة بالمجتمع ، وهذا يتطلب إيجاد الضمانات والسبل التي تزيد من فعاليتها والقيام بدورها لصالح التنمية الحقيقة للمجتمع ، وخاصة أن هذه الجمعيات تتعامل مع أهم عناصر وموارد التنمية كالأطفال والمرأة والأسرة والشباب، في إطار واقع إجتماعي سريع التغيّر نتيجة للطبيعة الإقتحامية التي يتسم بها عصر العولمة ، وأشارت الدراسة إلى العمق التاريخي والعمق الديني القيمي للعمل الخيري التطوعي في ثقافة الشعوب ، كما أوصت الدراسة بضرورة القيام بدراسات متعمّقة حول أسباب تراجع العمل الخيري التطوّعي وأساليب دعمه .

الدراسة الثانية: دراسة آثار عملية التحوّل الإقتصادي على توجهات العمل بالجمعيات الأهلية، أحمد السكري 1999.

أوضحت الدراسة أهمية إدراك القائمين على الأنشطة التطوعية والخيرية بالمجتمع لمشكلات مجتمعهم وطبيعة التحديات التي يواجهها المجتمع ، وأهمية وجود علاقة بين الأنشطة والفئات المستهدفة بالمجتمع ، والوعي بتوجهات الأنشطة التطوعية تجاه قضايا ومشكلات المجتمع .

الدراسة الثالثة: دراسة دور منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقّدة،محمد إسحاق محمد عبدالله، مجلة جامعة الزينوتة الدولية ، العدد الخامس السودان 2023.

هدفت الدراسة لتحديد دور منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقّدة، ومعرفة مدى مساهمة نشاطات منظمات المجتمع المدني في إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقّدة والعودة الطوعية، ومن ثم بيان الإجراءات والبرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني لإعادة بناء مجتمع دارفور عبر العودة الطوعية. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والإستدلالي. من أهم نتائجها أن هناك محاولات كثيرة لمنظمات لمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة، نتيجة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدتها إقتصاديات التنمية، من جهة أخرى أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني، وكذا إلى منظماته لحل المشكلات والأزمات المعقّدة، منظمات المجتمع المدني لها دور فعّال ومؤثر في معالجة إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات المعقّدة، توجد شراكات للأنشطة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بدأت تظهر من خلال مشروعات لدعم الأسر والفئات المتضررة والنهوض بمناطق الكوارث والحروب والنزاعات.

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: أهمية تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص التدخلات الطارئة عند الطواري والأزمات المعقّدة، وتقديم برامج الإمتصاص العاجل، وضرورة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة المختصة بمعالجة الأزمات المعقّدة بعد النزاعات والحروب والنكبات، بما يتناسب مع إحتياجات المجتمع، وخاصة ما يتعلق بالمقدرة المهنية، والتواؤم مع إحتياجات العمل وتنمية روح المبادرة للمتطوعين، والإستفادة من قدراتهم في ذلك.

على منظمات المجتمع المدني الإستفادة من التطوّر التكنولوجي وتوظيفه من أجل تسهيل وتسريع عملها في الوصول إلى الفئات المحتاجة والمهمشة، مع العمل على رفع مستوى التنسيق بين المنظمات، على أساس تحمل المسؤوليات بشكل جماعي.

الدراسة الرابعة: دراسة دور الأسرة والمؤسسات في مواجهة الأزمات دراسة سوسيو أنثروبولوجية، سرمد جاسم محمد الخزرجي،م.محمد سالم أحمد ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، الجزائر 2022.

يتناول هذا البحث مشكلة الأزمات التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور ، وهذه الأزمات هي صفة ملازمة للإنسان ، وقد تنشأ في أي لحظة ، وقد تحدث في أية ظروف مفاجئة نتيجة عوامل داخلية أو خارجية ، وتهدد المجتمعات الإنسانية وهذا يتطلب القضاء عليها أو معالجتها أو التقليل من حدتها ، وذلك للحد من تأثيراتها على المجتمعات . فإن ترك الأزمة بدون تدخل أو علاج قد يؤدي الى مضاعفتها. لذا على الأسرة مواجهة الأزمات التي تتعرّض لها سواء كانت هذه الأزمات إجتماعية أو نفسية أو إقتصادية أو صحية ، فإن الأزمات الإجتماعية والنفسية هي التي تمر بها الأسرة في حالة إنفصال الوالدين ، فقبل الإنفصال تصل المشاكل الى أعلى المراحل، وهذه تزيد من المعاناة النفسية بين أفراد الأسرة , أما الأزمات الإقتصادية كترك العمل من قبل أحد الوالدين. وأيضاً تلعب المدرسة دوراً كبيراً في مواجهة الأزمات التي يتعرّض لها المجتمع، وخاصة في ميدان التربية ، فقد ظهرت مشكلة عدم وجود مباني مدرسية ، أو ظهور مشاكل جديدة لم تكن موجودة من قبل، وخاصة فيما يتعلق بوجود ظواهر الإنحراف مثل تناول المخدرات بين صفوف الطلبة، أو تخريب المباني والممتلكات ، أو الإنقطاع عن المدرسة دون علم الأسرة، وهذا ما يزيد الضغوط على المجتمع، وكل هذه المشاكل تتطلب حلولاً لها. كما أن المؤسسات الدينية تلعب دوراً كبيراً في مواجهة الأزمات , فمثلاً دور العبادة من مساجد وكنائس تقوم بتوعية المجتمعات، وحثها على التماسك ، فعندما تتعرّض المجتمعات الى الإنهيار يكون دور كبير لدور العبادة، وكذلك في الحروب ، وإعانة المحتاجين ، لذا يلاحظ لدور العبادة دور مهم في مواجهة تلك المشكلات. حيث ان دور المؤسسات الدينية من خلال الدعم المتعمّق يكون لها دوراً هاماً لتجنب المخاطر والأفكار المتطرفة في كل أشكالها وصورها المتعددة . ومحاربة تناول المخدرات مثلاً والتطرّف وغيرها من المشاكل والأزمات التي يتعرّض لها المجتمع. كما يقع على عاتقها ترسيخ قواعد التربية السليمة التي تصلح الصغار من المجتمع والشباب والكبار على حد سواء . أيضاً هناك دور كبير تلعبه منظمات المجتمع المدني في مواجهه الأزمات حيث تعمل على تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع، والتي تقوم على الإحترام والتسامح والتعاون ونبذ العنف والقضاء على التهميش الإجتماعي والسياسي ، كما لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في مواجهة الأزمات التي تتعرّض لها مجتمعاتنا من تهجير وتشريد بسبب الحرب، فكان لتلك المنظمات دور فعال في إسعاف الناس. وللإعلام دور مهم في مواجهة الأزمات الداخلية أو الخارجية. والهدف من هذه الدراسة هو:

أ- التعرّف على مفهوم الأسرة والدور الذي تلعبه في مواجهة الأزمات.

ب- الكشف عن مفهوم المؤسسات التربوية ودورها في مواجهة الأزمات.

ت- السعي لمعرفة المؤسسات الإعلامية ودورها في مواجهة الأزمات .

ث- التعرّف على مفهوم منظمات المجتمع المدني ودورها في مواجهة ومعالجة الأزمات التي تتعرّض لها المجتمعات .

رابعاً: إشكالية البحث

تواجه المجتمعات المتأثرة بالأزمات والحروب تحدّيات كبيرة تتعلق بالتعامل مع تداعياتها الإجتماعية والإقتصادية والإنسانية. وفي ظل هذه الظروف، تلعب الجمعيات الأهلية دورًا هامًا في تخفيف معاناة الفئات المتضررة من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، تعزيز التكافل الإجتماعي، والمساهمة في إعادة التأهيل والتنمية. ومع ذلك، يبقى التساؤل قائمًا حول مدى فاعلية هذه الجمعيات في معالجة نتائج الأزمات والحروب، والتحديات التي تواجهها في تحقيق أهدافها.

التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى تُسهم الجمعيات الأهلية في معالجة نتائج الأزمات والحروب؟ وما هي المعوقات التي تواجهها لتحقيق هذه الأهداف؟ وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما هي أبرز الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية لمعالجة نتائج الأزمات والحروب؟

2-كيف يتم تقييم تأثير هذه الأنشطة على الفئات المستهدفة؟

3-ما هي التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية أثناء العمل في بيئات متأثرة بالأزمات والحروب؟

4-كيف يمكن تحسين فعالية الجمعيات الأهلية في التعامل مع نتائج الأزمات؟

للإجابة على هذه التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الجمعيات الأهلية تلعب دورًا هامًا في تقديم الدعم الإنساني للفئات المتضررة من الأزمات والحروب.

الفرضية الثانية: التحديات المادية واللوجستية تقلل من فعالية الجمعيات الأهلية في تحقيق أهدافها.

الفرضية الثالثة: الشراكة بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية والدولية تزيد من قدرتها على معالجة آثار الأزمات والحروب.

الفرضية الرابعة: تحسين آليات التخطيط والتنسيق داخل الجمعيات الأهلية يعزز من كفاءتها في مواجهة نتائج الأزمات.

خامساً: المنهج والتقنيات

للحصول على معلومات تساعد في الوصول الى الهدف المحدّد في هذا البحث، ركّزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، فيهتم بوصفها وصفاً دقيقاً. وهو يهدف الى جمع معلومات حقيقية ومفصّلة عن الموضوع المدروس ، ويحدّد المشاكل التي تعترض وجودها. وفي

موضوعنا يساعد هذا المنهج في إظهار الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في معالجة نتائج الأزمات والحروب والمحافظة على التنمية الريفية، ويفسّر الأسباب الحقيقية وراء ذلك الدور. ويسعى أيضاً الى إيجاد حلول مناسبة تساهم في الوصول الى الهدف.

وإعتمد جمع المعلومات على تقنيات متعددة منها الملاحظة وتحليل مضمون الوثائق، من كتب وأبحاث تتعلق بالموضوع أو بإحدى حقائقه.

سادساً: النظرية

نظرية الأزمة: تعتبر نظرية الأزمة إحدى النظريات المعاصرة التى ينبغى أن تهتم بها الخدمة الإجتماعية فى مواجهة مثل تلك الكوارث أو الأزمات لمواجهة ما تحدثه من دمار على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى جزء منه فى فترات زمنية معينة دون سابق إنذار، وينتج عنها أخطاء جسيمة، تصيب الأفراد أو المجتمعات وتؤثر على مستوى أداء الخدمات، وتحدث نوعاً من الخلل فى بناء المجتمع ووظائفه، لذلك تعتبر نظرية الأزمة إحدى النظريات المعاصرة التى ينبغى أن تهتم بها جمعيات المجتمع المدني وذلك نظراً للتغيرات السريعة المتلاحقة الناتجة عن عمليات التصنيع والتقدم التكنولوجى المستمر، الأمر الذى أدى إلى إحتمال ظهور الأزمات فى حياة الأفراد والمجتمعات بشكل ملحوظ، وأصبحنا نعيش عالم الأزمات والحروب، ويتطلب ذلك ضرورة أن يتعرّف المجنمع المدني على التصنيفات المختلفة لتلك الأزمات والحروب والكوارث، حتى يصبح قادراً على إنتقاء أساليب التدخل الملائمة للتعامل معها.

تتعامل الجمعيات الخيرية كجزء من المجتمع المدني مع الأزمات أي كان تصنيفها، بهدف إعادة التوازن المجتمعى، ومحاولة الحد قدر الإمكان من الآثار السلبية لها، وتدعيم الآثار الإيجابية، وذلك يتم من خلال إتباع المراحل الأساسية للتدخل فى الأزمات والتى تتمثل فى الآتى:

أ- محاولة تقدير المشكلات والإحتياجات التى يعانى منها المتضررون من الكارثة أو الأزمة أو الحرب. وخاصة فى المراحل الأولى.

ب- وضع خطة عمل بهدف السيطرة على الآثار المترتبة على الكارثة أو الأزمة أو الحرب خلال 24 ساعة، وحشد كافة الوسائل والأساليب الحديثة والجهود الرسمية والتطوعية لمواجهة المشكلات.

ت- التدخل فى الأزمة، ويتطلب ضرورة نشر الوعى وطرح البدائل التى يمكن من خلالها مواجهة الأزمة وإيجاد دعم إجتماعى.

ث-

الفصل الثاني: الجمعيات الأهلية

أولاً: مفهوم وتعريف الجمعيات الأهلية

الجمعيات الأهلية هي تلك المؤسسات ذات الوظائف المتعددة، والأهداف الثقافية والإجتماعية المتنوعة، والتي قد تكون قومية أو محلية، كما تساهم بشكل متميّز في مجال الخدمات الإجتماعية، وتعتمد بدرجة كبيرة على المتطوعين في وضع سياستها وتنفيذ برامجها، وغالبًا ما تعتمد في تمويلها على هبات المتطوعين.

الجمعيَّة هي مجموعة من الأشخاص يُطلق عليهم الأعضاء، تحكمهم مجموعة من القوانين والقواعد، يسعون بشكل جماعي منظّم من خلال أنشطة تعاونيَّة وتحت إشراف شخص واحد، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المشتركة، ضمن فترة زمنيَّة محدّدة.

الجمعية هي عبارة عن تجمّع يقوم بشكل أساسي على الأشخاص الذين هم جزءٌ من المجتمع، حيث يجتمعون بشكل رسمي على غاية مشتركة أو أهداف محددة، ويسعون معًا من أجل تحقيقها من خلال التركيز على قطاع معين وتوفير الخدمات وتفعيل البرامج في ذلك القطاع، والفاعليَّة للأعمال والقضايا والمجالات بأنواعها التي قد تهم المجتمع أو تهم الفئات المجتمعية فيه .

تُعدّ جمعية أهلية كل مجموعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، مؤلفة من أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الإعتبارية ، أو منهما معاً ، غير هادفة للربح أساساً ، وذلك من أجل تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل ، أو نشاط إجتماعي ، أو ثقافي ، أو صحي ، أو بيئي ، أو تربوي ، أو تعليمي ، أو علمي ، أو مهني ، أو إبداعي ، أو شبابي ، أو سياحي ، ونحو ذلك من نشاطات ، أو نشاط يتعلق بحماية المستهلك ، أو أي نشاط أهلي ، سواء كان ذلك عن طريق العون المادي ، أو المعنوي ، أو الخبرات الفنية أو غيرها ، وسواء كان النشاط موجهاً إلى خدمة عامة كجمعيات النفع العام ، أم كان موجهاً في الأساس إلى خدمة أصحاب تخصص أو مهنة كالجمعيات المهنية والجمعيات العلمية والجمعيات الأدبية.

تعتبر الجمعية مؤسسة تلتقي فيها مجموعة من الأشخاص يتشاركون في معلوماتهم وجهودهم بصورة مستمرة مستعملين وسائل مادية ومعنوية بغية تأمين هدف مشترك قد يختلف ويتنوّع من جمعية الى أخرى ولكن في مطلق الأحوال لا يمكن ان يكون بقصد الربح المادي.

تُعرّف الجمعية بأنّها مجموعة من الأشخاص الذين يجتمعون للنقاش بشأن أمور محدّدة ولتحقيق أهداف معينة، ولتصبح الجمعية مؤهلةً يجب أنْ تستوفي شروط الدولة وقوانينها، فلكلّ دولة قانون خاص بالجمعيات، أي أنّ تعريف الجمعية يختلف من دولة إلى أخرى، ولكي تكون الجمعية قانونية بشكلٍ عام، يجب أن تكون قائمة على أساس وثيقة محددة ومكتوبة، والتي تضع الخطوط العريضة لنظام عمل الجمعية

وتكون بمثابة قانون لها، ويتعيّن على شخصين على الأقل من أعضاء الجمعية التوقيع على تلك الوثيقة، كما ويجب أن تكون الوثيقة مؤرخة ومختومة.

- تعريف الجمعيات الخيرية

الجمعيات الأهلية الخيرية هي مؤسسات غير ربحية، أنشئت بهدف تقديم الدعم والمساعدة للفئات الإجتماعية المحتاجة في المجتمعات التي تعاني من أوضاع صعبة، بهدف تحسين ظروفهم. وتعتمد هذه الجمعيات عادة على التبرعات والصدقات والهبات من الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى والمنح الحكومية في بعض الدول.

ثانياً: أهداف الجمعيات الخيرية في المجتمع:

تأسست الجمعيات الخيرية لتحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1- مكافحة الفقر: من خلال توفير القروض الصغيرة، وبرامج التدريب المهني، ودعم المشاريع الصغيرة لتمكين الأفراد إقتصادياً.

2- تخفيف حدة الجوع والفقر: عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية مثل الطعام، الماء النظيف، الملابس، والمأوى للأشخاص في الظروف الصعبة أو المتضررين من الكوارث الطبيعية والنزاعات.

3- توفير المياه النظيفة ومشاريع الصرف الصحي: عبر حفر الآبار وبناء أنظمة الصرف الصحي في المناطق التي تعاني من ندرة المياه النظيفة، والتوعية بأهمية النظافة والصحة العامة.

4- دعم الفئات المهمشة: تقديم الدعم للأيتام، الأرامل، كبار السن، والمشردين، والعمل على تحسين ظروفهم المعيشية والإجتماعية.

5- رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم ذوي الإحتياجات الخاصة: من خلال توفير المعدات الطبية والأدوات المساعدة، وإنشاء مراكز تأهيلية في مختلف الجوانب التعليمية والصحية والمهنية، وتقديم الدعم النفسي والإجتماعي لهم ولأسرهم، وتوعية المجتمع بحقوقهم وسبل الوقاية من الإعاقة.

6- تمكين المرأة: عبر تقديم برامج تدريب مهني وتعليمي للنساء لتمكينهن إقتصادياً وإجتماعياً، ودعم حقوق المرأة ومكافحة العنف ضدها.

7- أعمال الإغاثة الإنسانية: من خلال تقديم المساعدات الطارئة في حالات الكوارث، ودعم اللاجئين والمشردين، وتوفير الغذاء والماء والمأوى.

8- دعم الأطفال الأيتام والأسر المتضررة: بإنشاء دور الأيتام وتقديم الرعاية اللازمة للأطفال الذين فقدوا أسرهم، ودعم الأسر التي تعاني من الأزمات المالية أو الإجتماعية.

9- تحسين الرعاية الصحية: بناء المستشفيات والمراكز الصحية، وتقديم الرعاية الطبية والعلاج للأشخاص غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية.

10- مكافحة الأمراض الوبائية: من خلال تنظيم حملات تطعيم وعلاج للأمراض الوبائية مثل الملاريا والإيدز، وتوفير العلاجات اللازمة للمصابين بالأمراض المزمنة.

11- دعم التعليم: عبر توفير المنح الدراسية، بناء المدارس والمراكز التعليمية، وتقديم الدعم التعليمي للأطفال والشباب، وتوفير المواد الدراسية في المناطق الفقيرة.

12- التنمية الإقتصادية: من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التدريب المهني وبناء القدرات، وتقديم القروض الصغيرة والدعم المالي.

13- حماية البيئة: عبر تنفيذ مشاريع للحفاظ على البيئة وزيادة الوعي بأهمية حماية الموارد الطبيعية، والتوسع في المساحات الخضراء، وتنظيف المناطق الطبيعية، وتشجيع إستخدام الطاقة النظيفة.

14- تعزيز الثقافة والفنون: دعم الأنشطة الثقافية والفنية لتعزيز التراث الثقافي والفني في المجتمع، وتنظيم فعاليات ثقافية وفنية، وتقديم الدعم للفنانين والمبدعين.

ثالثاً: التحديات والفرص التي تواجه الجمعيات الخيرية

أهم التحديات التي تواجه الجمعيات الخيرية هي التالية:

1-نقص التمويل: تعتمد الجمعيات الخيرية بشكل أساسي على التبرعات والهبات لتمويل برامجها، مما يجعل التمويل غير مستقر ويصعب التخطيط للمشاريع طويلة الأمد. كما تزداد التحديات المالية بسبب التنافس الشديد، بين الجمعيات، على الموارد المالية، ما يقلل من التمويل المتاح لكل جمعية، خاصة مع تفاوت القدرات التسويقية لديها.

2-زيادة الطلب على الخدمات: تواجه الجمعيات تحدياً كبيراً بإرتفاع عدد المستفيدين من خدماتها، وخاصة في حالة الأزمات و الحروب (أثناءها وبعدها)، مما يزيد الضغط على مواردها وقدراتها. وتزداد هذه المشكلة أيضاً في ظل الأزمات الإقتصادية والإنسانية في المناطق التي تعمل فيها، مما يزيد الطلب على الخدمات مقابل نقص الموارد.

3-القضايا القانونية والتنظيمية: يعاني العديد من القائمين على الجمعيات من نقص في المعرفة القانونية المتعلقة بعمل الجمعيات الخيرية، مما يصعب عليهم التعامل مع القوانين واللوائح الحكومية. كما يواجه بعض مؤسسي الجمعيات تحديات في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل في بعض الدول والمناطق.

4–نقص الكوادر المؤهلة: تحتاج الجمعيات إلى كوادر وظيفية مؤهلة ذات كفاءة عالية لأداء عملها بشكل كامل، لكن من الصعب الحصول على هذه الكفاءات تطوعاً . مما يصعب جذب والإحتفاظ بالعاملين المؤهلين والمتطوعين ذوي الكفاءات العالية، إضافة إلى الحاجة المستمرة لتدريب وتطوير الكوادر الحالية.

5–الشفافية والمساءلة: تواجه الجمعيات تحديات في تحقيق الشفافية والمساءلة أمام المتبرعين والمجتمع، مما يتطلب وضوحاً وإنفتاحاً في المعلومات والعمليات، وتحمل المسؤولية عن القرارات والأفعال وتقديم تفسيرات واضحة للجهات المعنية.

6–صعوبة الوصول إلى المناطق النائية والمحرومة: تعاني الجمعيات من صعوبة الوصول إلى المناطق النائية بسبب ضعف البنية التحتية، أو الأوضاع الأمنية غير المستقرة أثناء الأزمات، بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف النقل والتوزيع في هذه المناطق.

7–الوعي والتواصل: تحتاج الجمعيات إلى رفع مستوى الوعي بأهدافها وبرامجها لجذب المتبرعين والمتطوعين، وهذا يتطلب تكاليف إضافية للدعاية والإعلان. كما تواجه صعوبات في التواصل مع المستفيدين من خدماتها بسبب العوائق اللغوية أو الثقافية.

8–إستدامة الأثر: تواجه الجمعيات صعوبة في تحقيق تأثير مستدام وطويل الأمد على المجتمعات المستفيدة، بسبب تكرار الظروف التي تستدعي وجودها مثل الحروب والنزاعات والجفاف وضعف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

9–التغيرات السياسية والإقتصادية: تؤثر التغيرات السياسية أو الإقتصادية بشكل كبير على عمليات الجمعيات، خاصة في المناطق غير المستقرة، كما تؤثر الأزمات الإقتصادية سلبياً على حجم التبرعات والتمويل المتاح.

10–التكنولوجيا والبنية التحتية: يتطلب التكيّف مع التطورات التكنولوجية إستخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والشفافية، إضافة إلى تحديث البنية التحتية التكنولوجية وضمان الأمان السيبراني.

11–تحديات الوعي والمشاركة المجتمعية: تشمل صعوبة تعزيز الوعي بأهداف وبرامج الجمعيات بشكل فعّال في المجتمعات المستهدفة، وضرورة بناء شراكات مستدامة مع الجهات المحلية لضمان تفاعل ومشاركة فعّالة.

أما الفرص فنوردها كالآتي:

1–نمو الوعي العالمي: إزدياد الإهتمام العالمي بالقضايا الإجتماعية والبيئية يفتح الباب أمام الجمعيات لجذب المزيد من المتبرعين والمؤيدين.

2-الإبتكار التكنولوجي: إستخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع نطاق العمل، مثل الجمع الإلكتروني للتبرعات والتواصل عبر وسائل التواصل الإجتماعي.

3-الشراكات الإستراتيجية: بناء شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والحكومات لتحقيق أهداف مشتركة وزيادة الأثر الإجتماعي.

4-الإبتكار في النماذج التمويلية: تطوير نماذج جديدة للتمويل مثل الإستثمار الإجتماعي والصناديق الإستثمارية لتعزيز الإستدامة المالية.

5-تبني الإستدامة: العمل على مشاريع تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

6-الإبتكار في البرامج والخدمات: تطوير برامج جديدة وفعّالة لتلبية إحتياجات المجتمعات المستهدفة، وتبنّي حلول إبداعية لمواجهة التحدّيات الإجتماعية والبيئية.

7-التأثير على السياسات العامة: الفرصة للمشاركة في صياغة السياسات العامة والقضايا الإجتماعية والبيئية على مستوى الدول والمجتمعات.

8-تعزيز الشبكات الدولية: التبادل الدولي للخبرات والموارد مع منظمات خيرية أخرى لتعزيز الفعالية وتحقيق أثر أكبر.

9-التبادل والتعاون الدولي: التعاون مع جمعيات خيرية خارجية ونقل الخبرات والممارسات الناجحة بين الدول.

10-التمويل الدولي: فرص الحصول على تمويل دولي ومِنَحْ لدعم المشاريع الخيرية وتوسيع العمل التنموي.

11-التأثير العالمي: العمل على مستوى دولي لحل المشكلات العالمية مثل الفقر والأمراض والتغير المناخي.

رابعاً: نشأة وتطور الجمعيات الأهلية

نشأت فكرة الجمعيات الأهلية منذ عدة قرون في دول الغرب الرأسمالي، ذلك في إطار مفهوم الخير والإحسان، وفي ضوء القيم الدينية ، وارتبطت معظم هذه الجمعيات بالكنيسة، غير أن هذا المضمون قد تطور واتسع استجابة للظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في هذه الدول، بحيث أصبح لهذه المنظمات مضمون جديد ودور أكثر فاعلية في المجتمعات .

وتأسيساً على ماسبق يمكن القول أنه بدأت الجمعيات الاهلية التى تقدم المساعدات للفقراء فى الظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر فى اوروبا، ولقد تكونت معظم هذه الجمعيات تحت تأثير أغراض دينية وإصلاحية، وكان هدفها تعليم الفقراء أساليب الحياة السليمة، وكذلك إثارة الوعى العام

بالمشكلات الإجتماعية السائدة، وقد قامت هذه الجمعيات الأهلية على أساس فكرة التطوّع، وإمتزجت فيها الدوافع الدينية بالدوافع الإنسانية، فإن الهدف العام لهم رعاية أبناء الطائفة الدينية.

وإذا ركزنا على النشأة التاريخية للجمعيات والمؤسسات الأهلية لوجدنا إرتباطها يشير نحو العمل الإنساني والإحسان والدين وظهور الجمعيات الأهلية منذ بدايتها.

ولا يفوتنا أيضاً تسليط الضوء علي ما أنجزته الجمعيات من إسهامات تنموية في مجال الرعاية الإجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وذلك لكي نستطيع التعرّف على أهم سمات ومميزات الجمعيات الأهلية وما جاء بها من تدعيم العمل التطوّعي،

خامساً:خصائص الجمعيات: تتسم الجمعيات بالعديد من الخصائص، وفيما يلي أبرزها:

1- **المصالح المشتركة لجميع الأعضاء:** تُعتبر مصالح أعضاء الجمعية الواحدة مشتركةً، إذ يجتمع الأشخاص بسبب إمتلاك الأهداف والرؤية ذاتها، فيبقى أعضاء الجمعية متّحدين في سبيل تحقيق ما يصبون إليه، دون التراجع قبل إتمام مهمتهم، ومن شأن ذلك مساعدة أعضاء الجمعية على تعلّم كيفية تولي الأدوار والمناصب وفقًا لإمكانية كل عضو وقدرته، والعمل بمسؤولية.

2- **إمتلاك الجمعية أهداف محددة:** يُحدّد أعضاء الجمعية أهداف جمعيتهم من أجل الحفاظ على هويتها، ويتمثل عمل أعضائها بإيجاد حلول المشاكل.

3- **عدد الأعضاء وحجم الجمعية محدد:** لا يزيد عدد أعضاء الجمعية تلقائيًا كما هو الحال في المجتمع، وإنّما يجري ضم عدد معين من الأشخاص لإتمام عمل الجمعية وتحقيق أهدافها، وبعد إنجاز ذلك يسعى أعضاء الجمعية نحو التقدّم ضمن إطار زمني محدد، وزيادة عدد الأعضاء، وخلافًا للمجتمع الذي يكون فيه الأفراد مستقلين بفكرهم، يعمل أعضاء الجمعية في ظل قيادة محددة، إذ أنّ لكل جمعية قواعدها وقوانينها الخاصة بها، والتي يطرحها رئيس الجمعية، ويجري إقرار تلك القوانين بالتشاور مع الأعضاء ذوي الخبرة في الجمعية، ثمّ يعمل أعضاء الجمعية بتلك القوانين لتحقيق أهدافهم ودوافعهم.

4- **تنظيم العلاقات وسلوك الأعضاء فيما بينهم:** يتعيّن على أعضاء الجمعية الإمتثال لأنظمتها وقوانينها، إذ تُحدّد كل جمعية قواعد السلوك الأخلاقي والعام التي يجب إتباعها،وعدم انتهاكها، بحيث لا يُمكن لرئيس أيّ جمعية أنْ يعمل مع أعضاء غير ملتزمين، فالجمعية لا تعترف سوى بالأعضاء الذين يلتزمون بالمبادئ التوجيهية، ومع من يسعوْن للمشاركة في تحقيق أهدافها، وبالتالي كسب ثقة رؤساء جمعياتهم بهم. وغالبًا ما يفقد الأعضاء غير الملتزمين بقوانين

جمعياتهم عضويتهم ويُطردون منها، فمن المهم أن يؤيّد الأعضاء قوانين جمعياتهم وأن لا ينتقدوها، كما ويتعيّن على أعضاء الجمعية التعاون والعمل فيما بينهم.

5- **العضوية في الجمعيات تطوعية:** يُعدّ الإنضمام إلى الجمعية قرارًا طوعيًا يتّخذه الشخص بعد معرفة الأيدولوجية التي تقوم الجمعية عليها، فلا يجوز إرغام أيّ شخص على المشاركة في عمل الجمعية ما لم يرغب بذلك، نظرًا لإختلاف الجمعية عن الدولة أو المنظمات الأساسية التي يتوجب على الشخص العمل فيها. وبإعتبار أنّ العضوية في الجمعية تُعتبر أمرًا تطوعيًا، فيمكن لأعضاء الجمعية الإنسحاب منها في حال شعروا أنّها لا تستوفي الأهداف التي انضموا اليها من أجلها، وفي حال كان هناك عدم جدية في العمل لإتمام تلك الأهداف. ومن الجدير ذكره ضرورة تحمّل كلّ منتسبٍ للجمعية مسؤولية أفعاله.

سادساً: أنواع الجمعيات:

تتعدّد أشكال الجمعيات التي يجري تشكيلها، وفيما يأتي نستعرض أبرز أنواعها:

1- **الجمعيات التجارية:** تُعرف الجمعيات التجارية بأنّها جمعيات تُنشئها القطاعات الصناعية الفردية لغرض واحد، يتمثل بتمكين الشركات التي تعمل في نفس القطاع من التواصل مع بعضها البعض، والإستفادة فيما بينها. وتُعدّ جمعية صناعة الألبان الأمريكية أحد الأمثلة على الجمعيات التجارية.

2- **الجمعيات الخيرية:** تُعرّف الجمعيات الخيرية بأنّها مجموعات تعتمد في تمويلها على دعم الأموال المخصّصة للأغراض الإنسانية، إذ تهدف الجمعيات الخيرية بشكلٍ عام إلى جمع التبرعات ومنحها للجهات التي تكون بحاجة لها، سواءً كانت مؤسسات أخرى أو أفرادًا، وتُعدّ جمعية القلب الأمريكية أحد الأمثلة على الجمعيات الخيرية.

3- **الجمعيات الأهلية:** تُعرّف الجمعيات الأهلية، أو غير الحكومية، بأنّها منظمات مستقلّة عن الدولة وجهاتها الحكومية، وأُطلق عليها هذا الإسم للمرة الأولى عام 1945، وهي كيانات غير ربحية مستقلة عن التأثير الحكومي، على الرغم من أنّها في بعض الأحيان تُموّل من قِبَل الحكومة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تقوم الجمعيات الأهلية بالعديد من الأنشطة كالأعمال البيئية، والإجتماعية، وحقوق الإنسان، وتنخرط كذلك بالعمل على تعزيز التغيير الإجتماعي أو السياسي على الصعيدين المحلي والدولي، ولها دور محوريّ في تطوير المجتمعات وتحسينها وتعزيز مشاركة المواطنين في هذه العملية.

4- **الجمعيات المهنية الجمعيات أو النقابات المهنية:** هي المنظمات التي يتم إنشاؤها لدعم مهنٍ محدّدة ومصالح مَن يعملون فيها، وعلى النقيض من الإتحادات التجارية التي يتألف أعضاؤها من الشركات، يكون أعضاء الجمعيات المهنية أفرادًا من أصحاب المهنة ممّن يتشاركون في الفكر والأهداف، وتُعدّ الجمعية الأمريكية لعلاج النطق والكلام والسمع مثالًا على جمعية مهنية.

سابعاً: الجمعيات والمجتمع:

غالبًا ما يخلط البعض بين مفهومي الجمعية والمجتمع، إلّا أنّ الفرق بينهما كبير، وفيما يتعلق بالعلاقة التي تربط بين المجتمع والجمعية، يتبين أنّ المجتمع يتألف من العديد من التنظيمات، وأحد تلك التنظيمات هي الجمعيات، أي أنّ المجتمع يحتوي على أي تنظيم يجري تطويره على يد مجموعة من الأشخاص. وفيما يتعلق بأوجه الإختلاف بين الجمعيات والمجتمع، فمن المعروف أنّ الجمعيات يجري إنشاؤها بغرض تحقيق بعض الأهداف والطموحات التي يتشاركها مجموعة من الأشخاص، أيّ أنّها تتألف من أفراد ذوي مصالح مشتركة، وعلى النقيض من ذلك، يتألف المجتمع من أفراد وجماعات يختلفون في الرأي والأهداف والطموحات.

الفصل الثالث: الأزمات والحروب وتأثيرها على المجتمعات

أولاً: الأزمات

1- مفهوم وتعريف الأزمات

هي تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطورها، إما الى الأفضل وإما الى الأسوء ، الحياة أو الموت ، الحرب أو السلم ، لإيجاد حل لمشكلة ما أو إنفجارها ، فهي كل حالة أو أمر، مهما كان موضوعه ومجاله، لايستطيع صاحبه أو أطرافه وضع حد لإشتداده وتطوره الى الأسوء.

الأزمة هي خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة، نتيجة عدم القدرة على إحتوائها من قبل الأطراف المعنية، وغالباً ما تكون بفعل الإنسان.

بعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الإنتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة، بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد، مروراً بالأزمات التي تمرّ بها الحكومات والمؤسسات، وإنتهاءً بالأزمات الدولية.

بل إن مصطلح الأزمة أصبح من المصطلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف المستويات الإجتماعية.

وعالم الأزمات عالم حي ومتفاعل، عالم له أطواره، وله خصائصه، وأسبابه، تتأثر به الدولة أو الحكومة فيتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري.

وإن الأزمات التي تحدث في المنظمات أو المؤسسات ما هي إلا تغييرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة أو المؤسسة دون توقّع لها أو فرض لتجنبها، والحقيقة التي يُفترض أن نقف أمامها كثيراً كي نعيها وندركها هي عدم وجود دولة في العالم محصّنة تماماً من الأزمات، حتى وإن نجت من هذه المخاطر والأهوال لسنوات عديدة .

لقد رافقت الأزمات الإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض وتعامل معها وفق إمكاناته المتاحة للحد من آثارها .

الأزمة هي نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم إتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة .

ويعرّفها بيبر (Bieber) بأنها: نقطة تحوّل في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها.

2- المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأزمة:

هناك مجموعة من المفاهيم، التي ترتبط بمفهوم الأزمة وتتداخل معه، ويعتبرها البعض مترادفات، بينما يحرص البعض الآخر على التمييز، وعدم الخلط بينها وبين مفهوم "الأزمة" ، مثل مفاهيم: "المصيبة"، و"النكسة"، التي تطول مدة المعاناة من آثارها، و"النكبة"، و"الكارثة"، وهي وفق تعريف المنظمة الدولية للحماية المدنية:

الكارثة حادث كبير ينجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وقد تكون طبيعية، مردّها خارجاً عن إرادة الإنسان، وقد تكون إصطناعية أو فنية مردّها فعل الإنسان، سواء كان إرادياً، أو لا إرادياً، وتتطلب مواجهتها معونة تقدمها الحكومة الوطنية، أو يتم تقديمها على المستوى الدولي إذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية .

كما تعني الكارثة: خللاً مفاجئاً يصيب المجتمع، ويكون هناك إحتمال كبير للتعرض لأخطار شديدة، وهي تحتاج إلى تعبئة جهود عظيمة لمواجهتها (دعم خارجي، كافة أجهزة الدولة، المنظمات الإقليمية، والدولية، وغيرها من لاعبين، سواء حكوميين أو غير حكوميين).

ومن المفاهيم، التي تؤدي لحدوث الأزمات، مفهوم "الصراع"، الذي قد ينطوي على إستخدام القوة العسكرية.

وبالإضافة إلى العناصر المتضمنة في "مثلث الأزمة" كالمفاجأة، وضيق الوقت، والتهديد، وندرة وغموض المعلومات، تسود حالة من الخوف والقلق تحسباً للنتائج، التي قد تنجم عن الأزمة (خسائر، إنهيار كيان

المؤسسة، التي نشبت بها، إهتزاز هيبة متخذ القرار، تصاعد الأزمة وإتساع نطاقها ليمتد إلى مجالات أخرى).

يضاف إلى ذلك مفهوم "الصدمة"، حيث تؤدي لحظة البداية الفعلية للأزمة إلى صدمة ودرجة عالية من التوتر، مما يضعف ويعرقل إمكانيات وقدرات صانع القرار على المواجهة.

3- أنواع الأزمة:

تصنّف الأزمات حسب عدة مقاييس:

أ- من حيث التكرار:

- أزمة ذات طابع دوري متكرر الحدوث مثل (أزمات المياه في الصيف- الأزمات الإقتصادية – الثقة في الحكومات...)
- أزمات فجائية عشوائية وغير متكررة مثل (الأمطار – الأعاصير – الفياضانات...)

ب-من حيث العمق:

- أزمة سطحية غير عميقة، هامشية التأثير، لا تشكّل خطورة وتحدث فطرة بشكل فجائي وتنتهي بسرعة مثل(الإشاعات)، هي أزمة بدون جذور،، تحدث وتختفي بدون آثار.
- أزمة عميقة متغلغلة جوهرية هيكلية التأثير، وهي خطرة ذات طبيعة شديدة القسوة، تعتمد على مدى تغلغلها في الكيان الذي تحدث فيه، وقد تعصف بالكيان الإداري إن لم يتم علاجها بالشكل الصحيح.

ت-من حيث المظهر:

- الأزمة الزاحفة.
- الأزمة العنيفة الفجائية.
- الأزمة الصريحة أو العلنية المفتوحة.
- الأزمة الضمنية أو المستترة.

ث-من حيث المدة:

- أزمات قصيرة الأمد.
- أزمات طويلة الأجل.

ج-من حيث الآثار:

- أزمات ذات آثار وخسائر بشرية.
- أزمات ذات آثار وخسائر مادية.

- أزمات ذات آثار وخسائر معنوية.

ح- أزمات من حيث المستهدف بالإعتداء:

- إعتداء على شخصيات.
- إعتداء على ممتلكات.

خ- أزمات من حيث الهدف:

- إرهاب الطرف الآخر.
- الإبتزاز.

د- أزمات من حيث مسرح الأزمة:

ذ- أزمات من حيث المصدر.

ر- أزمات من حيث القصد.

ز- أزمات من حيث مستوى المعالجة.

4- خصائص الأزمة

عديدة هي خصائص الأزمة ونعرض منها:

أ- التعقيد والتشابك والتداخل.

ب-المفاجأة.

- المفاجأة في المكان.
- لم يتم توقّع حجم آثاره.
- لم يتم توقّع توقيته.
- لم يتم تجهيز الإستعدادات لمواجهته.

ت-وجود مجموعة من القوى ذات الإتجاهات الضاغطة على الكيان الإداري.

ث-تصدّر الخطر أو الأزمة يشكّل تهديداً أساسياً لمصالح الكيان الإداري واستمراره في أدائه الوظيفي.

ج- مواجهتها تستوجب خروجاً على الأنماط التنظيمية المألوفة وإستخدام وسائل غير عادية.

ح-تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر.

خ- تصاعدها المفاجئ يؤدي بمتخذ القرار الى الحيرة البالغة وأحياناً العجز.

د- مجابهة الأزمة تُعد واجباً مصيرياً على كل كيان للمجتمع والدولة.

ذ- ضيق الوقت والتهديد المصاحب ، حيث يؤدي ذلك الى التوتر.

5- أسباب الأزمات

أهم الأسباب التي تساهم في حصول الأزمات هي التالية:

أ- سوء الفهم: وينشأ سوء الفهم عادة من خلال جانبين هامين هما:

- المعلومات المبتورة.
- التسرّع في إصدار القرارات، أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها، سواء تحت ضغط الخوف والقلق والتوتر أو نتيجة للرغبة في إستعجال النتائج.

ب- سوء الإدراك:

الإدراك يعد أحد مراحل السلوك الرئيسية حيث يمثل مرحلة إستيعاب المعلومات التي أمكن الحصول عليها والحكم التقديري على الأمور من خلالها، فإذا كان هذا الإدراك غير سليم نتيجة للتشويش الطبيعي أو المتعمّد يؤدي بالتالي إلى إنفصام العلاقة بين الأداء الحقيقي للكيان الإداري وبين القرارات التي يتم إتخاذها، مما يشكل ضغطاً من الممكن أن يؤدي إلى إنفجار الأزمة.

ومشكلة أخرى بالنسبة للمعلومات هي محاولة تفسيرها على ضوء رغبات المرء الشخصية، أو ما يعرف باسم منطق الميول النفسية Psycho Logic فيتقبل المرء من هذه المعلومات ما يوافق هواه ويتفق مع تطلعاته، ويتجاهل من هذه المعلومات ما يخالف رغباته، ومن ثم يسعى لإختلاق المبررات للمعلومات التي تجد هوى في نفسه، كما يتفنن في إيجاد الذرائع لإستبعاد المعلومات التي تتناقض مع مفاهيمه الأساسية، ومن ثم يأتي تفسيره للأزمات مشوباً بنظرة شخصية ضيقة.

ت- التقدير والتقييم:

يعد سوء التقدير والتقييم من أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات وعلى وجه الخصوص في المجالات العسكرية.

وينشأ سوء التقدير من خلال جانبين أساسيين هما:

- المغالاة والإفراط في الثقة سواءً في النفس أو في القدرة الذاتية على مواجهة الطرف الآخر والتغلب عليه.
- سوء تقدير قوة الطرف الآخر والإستخفاف به وإستصغاره والتقليل من شأنه.

وتُعدّ حرب أكتوبر 1973م أحد الأمثلة القوية على هذا السبب، خاصة عندما توافرت لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل المعلومات الكاملة عن الحشود المصرية والسورية العسكرية، ولكنها تحت وهم وغطرسة القوة وخداع النفس العنصري الإسرائيلي، وأسطورة الجيش الذي لا يقهر، اطمأنت إلى أن المصريين والسوريين لن يقدموا على شيء ذي أهمية، ومن ثم كان الهجوم المصري السوري المشترك مذهلاً وصادماً.

ث- الإدارة العشوائية:

يطلق عليها مجازاً إدارة، ولكنها ليست إدارة، بل هي مجموعة من الأهواء والأمزجة التي تتنافى مع أي مبادئ علمية، وتتصف بالصفات الآتية:

- عدم الإعتراف بالتخطيط وأهميته وضرورته للنشاط.
- عدم الإحترام للهيكل التنظيمي.
- عدم التوافق مع روح العصر.
- سيطرة النظرة الأحادية السوداوية.
- قصور التوجيه للأوامر والبيانات والمعلومات وعدم وجود التنسيق.
- عدم وجود متابعة أو رقابة علمية وقائية وعلاجية.

ويُعد هذا النوع من الإدارة الأشد خطراً لما يسببه للكيان الإداري من تدمير لإمكانياته وقدراته، ولعل هذا ما يفسر لنا أسباب أزمات الكيانات الإدارية في دول العالم الثالث، التي تفتقر إلى الرؤية المستقبلية العلمية والتي لا تستخدم التخطيط العلمي الرشيد في إدارة شؤونها وتطبق أنماطاً إدارية عشوائية شديدة التدمير والخراب.

ج- الرغبة في الإبتزاز:

تقوم جماعات الضغط، وأيضاً جماعات المصالح بإستخدام مثل هذا الأسلوب وذلك من أجل جني المكاسب غير العادلة من الكيان الإداري، وأسلوبها في ذلك هو صنع الأزمات المتتالية في الكيان الإداري، وإخضاعه لسلسلة متوالية من الأزمات التي تجبر متخذ القرار على الإنصياع لهم.

ح- اليأس:

يُعدّ من أخطر مسببات الأزمات فائقة التدمير، حيث يعد اليأس في حد ذاته أحد " الأزمات " النفسية والسلوكية والتي تشكل خطراً داهماً على متخذ القرار.

خ- الإشاعات:

من أهم مصادر الأزمات، بل إن الكثير من الأزمات عادة ما يكون مصدرها الوحيد هو إشاعة أُطلقت بشكل معين...، وتم توظيفها بشكل معين، وبالتالي فإن إحاطتها بهالة من المعلومات الكاذبة، وإعلانها في توقيت معين، وفي إطار مناخ وبيئة محددة، ومن خلال حدث معين يؤدي إلى أن تنفجر الأزمة.

د- إستعراض القوّة:

هذا الأسلوب عادة ما يستخدم من قبل الكيانات الكبيرة أو القوية ويطلق عليه أيضاً مصطلح " ممارسة القوّة " وإستغلال أوضاع التفوّق على الآخرين، سواء نتيجة الحصول على قوة جديدة، أو حصول ضعف لدى الطرف الآخر أو للاثنين معاً.ويبدأ بعملية إستعراضية خاطفة للتأثير على مسرح الأحداث دون أن يكون

هناك حساب للعواقب، ثم تتدخل جملة عوامل غير منظورة فتحدث الأزمة، ومن ثم تتفاقم مع تتابع الأحداث وتراكم النتائج.

ذ- الأخطاء البشرية:

تعد الأخطاء البشرية من أهم أسباب نشوء الأزمات سواءً في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وتتمثل تلك الأخطاء في عدم كفاءة العاملين، وإختفاء الدافعية للعمل، وتراخي المشرفين، وإهمال الرؤساء ، وإغفال المراقبة والمتابعة، وكذلك إهمال التدريب.

ومن الأمثلة على الأزمات الناتجة عن الأخطاء البشرية، حادثة تشرنوبيل، وحوادث إصطدام الطائرات في الجو.

ر- الأزمات المخططة:

تعمل بعض القوى المنافسة للكيان الإداري على تتبع مسارات عمل هذا الكيان، ومن خلال التتبع تتضح لها الثغرات التي يمكن إحداث أزمة من خلالها.

ز- تعارض الأهداف:

عندما تتعارض الأهداف بين الأطراف المختلفة يكون ذلك مدعاة لحدوث أزمة بين تلك الأطراف، خصوصاً إذا جمعهم عمل مشترك، فكل طرف ينظر إلى هذا العمل من زاويته، والتي قد لا تتوافق مع الطرف الأخر.

س- تعارض المصالح:

يعد تعارض المصالح من أهم أسباب حدوث الأزمات، حيث يعمل كل طرف من أصحاب المصالح المتعارضة على إيجاد وسيلة من وسائل الضغط لما يتوافق مع مصالحه، ومن هنا يقوّي تيار الأزمة.

6- مهام الإعلام فى المراحل المختلفة للأزمة:

يختلف التناول الإعلامى للأزمات بإختلاف المراحل التى تمرّ بها الأزمة؛ حيث يقوم الإعلام بمهام ووظائف وأدوار تختلف بإختلاف هذه المراحل كما يأتي:

أ-مرحلة نشر المعلومات: وهى المرحلة التى تبدأ مع بداية ظهور الأزمة؛ حيث يقوم الإعلام بدور حيوى فى التعريف بالأزمة، وإمداد الجمهور بالمعلومات والبيانات عنها ليواكب رغبة الجماهير فى مزيد من المعرفة وإستجلاء الموقف عن الأزمة وأبعادها.

ب-مرحلة تفسير المعلومات: حيث تقوم وسائل الإعلام فى هذه المرحلة بتحليل عناصر الأزمة والبحث فى جذورها وأسبابها ومقارنتها بأزمات مماثلة، وهنا تفسح وسائل الإعلام المجال أمام كل ما يساعد على إستجلاء الحقائق وتوضيحها، سواء موادًا إيضاحية مفسرة، أو تحليلات و آراء الخبراء والمحللين طبقًا لطبيعة

الأزمة ومجالها وحدود آثارها، كذلك تتعرّض وسائل الإعلام لموقف المسؤولين وصانعى القرار تجاه الأزمة وسبل التعامل معها لإحتواء آثارها.

ت–المرحلة الوقائية: وهى مرحلة ما بعد إنحسار الأزمة؛ حيث لا يتوقف دور وسائل الإعلام على مجرد تفسير الأزمة، والتعامل مع عناصرها وتطوراتها، بل يجب أن يتخطى الدور الإعلامى هذا البعد، لتقدم وسائل الإعلام للجماهير طرق الوقاية وأسلوب التعامل مع أزمات مشابهة.

وهذه المهام والأدوار التى يقوم بها الإعلام خلال المراحل المختلفة للأزمة تتطلب الإلتزام ببعض الضوابط و المحددات التى تزيد من فعالية الرسالة الإعلامية فى مواجهة الأزمات.

7–محددات وضوابط دور الإعلام فى مواجهة الأزمات فى مراحلها المختلفة:

أ– الدقة وإمداد الرأى العام بالحقائق التفصيلية عن الأزمة.

ب–الإهتمام بالتصريحات ذات الطبيعة الرسمية والسياسية التى تساعد على تشكيل إتجاهات الرأى العام تجاه الأزمة.

ت–الإعتراف بالأخطاء التى قد تحدث أثناء عمليات الإنذار والإغاثة، وذلك بالنسبة للأزمات والكوارث الطبيعية لكسب المصداقية.

ث–القدرة على التعامل بموضوعية وعدم إنفعال مع الأحداث.

ج–سرعة نشر الحقائق لخلق مناخ صحي يحتوى آثار الأزمة ويواجه الشائعات التى تنشط أثناء الأزمات.

ح– الإهتمام بفورية نقل الحدث من موقعه، والتواجد فى مناطق الأحداث، والإهتمام بالمادة المصوّرة.

خ– الإهتمام بالتقارير والتحليلات والتعليقات الإخبارية عن الأزمة وتطوراتها.

د– الإهتمام بالمادة الوثائقية المصاحبة للتغطية التليفزيونية؛ بما يفسّر أسباب الأزمة وأبعادها، وتحديد كيفية التعامل معها.

ذ– البعد عن مبدأ حجب المعلومات أو إخفائها، بحيث تكون وسائل الإعلام هى الرابطة بين صانعى القرار فى الأزمة والمسؤولين عن التعامل معها والرأي العام.

ر– الإهتمام بالوصول إلى مواقع الأحداث، وإجراء الحوارات مع الشهود والمسؤولين، وكذلك الخبراء والسياسيين والمفكرين، لمساعدة الرأى العام على تكوين رأي تجاه الأزمة.

ز– الإهتمام بعنصر التكامل فى المعلومات المقدمة حول الأزمة بتناول الأبعاد المختلفة لها.

س– الإهتمام بعنصر المتابعة المستمرة للأزمة وتداعياتها فى المراحل المختلفة.

ش- فتح قنوات إتصال مباشرة بين وسائل الإعلام والجمهور لتلبية حاجاتهم إلى الفهم والمعرفة عن الأزمة وتطوراتها.

ص- الإلتزام بتدفق المعلومات دون وضع ما يعيقها من رقابة أو سيطرة مسبقة، مما يتطلب من الإعلاميين أنفسهم تجنّب الرقابة الذاتية فى التعامل مع الأحداث.

ض- العمل على الحفاظ على الأمن الداخلى وسلامة المواطنين ومصالحهم الحيوية.

ط- التأكد من وصول المعلومات والبيانات اللازمة إلى الجمهور بالقدر المناسب ودون آراء مسبقة.

ظ- التوازن فى عرض وجهات النظر المختلفة حول الأزمة، وإتاحة فرص للحوار والنقاش حولها.

ع- أن يلتزم الإعلام وقت الأزمات بتحقيق وظيفتين:

- أن يكون الإعلام انعكاسًا لمجتمع الأزمة، بمعنى أن يكون معبرًا عن إحتياجات الجمهور وملبيًا لتساؤلاته وإحتياجاته وقت الأزمة.
- أن يكون الإعلام موجهًا لمجتمع الأزمة، بحيث يحوّل كل فرد من أفراد المجتمع، من مجرد متلقٍ سلبي للرسالة الإعلامية إلى متفاعل معها، ومتجاوب مع عناصرها، ومحقق لأهدافها، من خلال القيام بسلوك معين يتطلبه التعامل مع الأزمة، فضلًا عن إحداث وحدة فى الفكر العام للمجتمع وصياغة إتجاه عام متوافق عليه إزاء الأزمة.

8- مراحل تطوّر الأزمة

تمرّ الأزمة بإعتبارها ظاهرة إجتماعية بدورة حياة ، مثلها في هذا مثل أي كائن حي، وهذه الدورة تمثّل أهمية قصوى في متابعتها، والإحاطة بها من جانب متخذ القرار الإداري.

فكلما كان متخذ القرار سريع التنبّه في الإحاطة ببداية ظهور الأزمة، أو بتكّون عواملها، كلما كان أقدر على علاجها والتعامل معها، وذلك للحد من آثارها وما ينتج عنها من إنعكاسات سلبية.

ويرى الخضيري أن هناك خمس مراحل رئيسية لتطور الأزمة هي:

المرحلة الأولى: مرحلة ميلاد الأزمة:

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم، قلق بوجود شيء ما يلوح في الأفق، وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم، أو الإتجاه، أو الحجم، أو المدى الذي سيصل إليه. والأزمة غالباً لا تنشأ من فراغ وإنما هي نتيجة لمشكلة ما لم يتم معالجتها بالشكل الملائم.

ومن هنا يكون إدراك متخذ القرار وخبرته، ومدى نفاذ بصيرته ، هي العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد، ويكون محور هذا التعامل هو " تنفيس الأزمة " وإفقادها مرتكزات النمو،

ومن ثم تجميدها أو القضاء عليها في هذه المرحلة دون أن تحقق أي خسارة أو دون أن تصل حدتها إلى درجة الصدام العنيف.

المرحلة الثانية: مرحلة النمو والإتساع:

تنشأ نتيجة لعدم معالجة المرحلة الأولى في الوقت المناسب، حيث تأخذ الأزمة في النمو والإتساع من خلال نوعين من المحفزات هما :

- مغذيات ومحفزات ذاتية مستمدة من ذات الأزمة، تكوّنت معها في مرحلة الميلاد.
- مغذيات ومحفزات خارجية إستقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وبها، وأضافت إليها قوة دفع جديدة، وقدرة على النمو والإتساع.

وفي هذه المرحلة يتعاظم الإحساس بالأزمة ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها، أو يتجاهلها، نظراً لوجود ضغط مباشر يزداد ثقله يوماً بعد يوم، فضلاً عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة، سواءً لأن خطرها إمتد إليهم، أو لخوفهم من نتائجها، أو من أن خطرها سوف يصل إليهم.

وفي هذه المرحلة أيضاً يكون على متخذ القرار التدخّل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة والمقوية لها على النحو التالي:

- تحييد وعزل العناصر الخارجية المدعمة للأزمة، سواءً بإستقطابها، أو خلق تعارض مصالح بينها وبين إستفحال الأزمة.
- تجميد نمو الأزمة بإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه وعدم السماح بتطورها، وذلك عن طريق إستقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركّت الأزمة.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج:

تُعد من أخطر مراحل الأزمة، ومن النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة، وتحدث عندما يكون متخذ القرار الإداري على درجة كبيرة من الجهل والتخلف والإستبداد برأيه وانغلاقه على ذاته، أو إحاطة هذه الذات بالقدسية، وبحاشية من المنافقين الذين يكيلون له المديح ويصوّرون له أخطاءه حسنات.. وبذلك تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها، وتصبح السيطرة عليها مستحيلة ولا مفرّ من الصدام العنيف معها. وهنا قد تكون الأزمة بالغة الشدّة ، شديدة القوّة تطيح بمتخذ القرار وبالمؤسسة أو المشروع الذي يعمل فيه، أو أن يكون متخذ القرار قد إستطاع بدهاء تحويل إتجاه الأزمة إلى كبش فداء، وهمي، تتفتت عنده، وتنتهي بإستقطاب عناصر القوّة فيها والسيطرة عليهم بشكل أو بآخر.

المرحلة الرابعة: مرحلة الإنحسار والتقلّص:

تبدأ الأزمة بالإنحسار والتقلص نتيجة للصدام العنيف، الذي تم إتخاذه، والذي يُفقدها جزءاً هاماً من قوتها...

على أن هناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع أخرى، عندما يفشل الصدام في تحقيق أهدافه وتصبح الأزمات في هذه الحالة كأمواج البحر، موجة تندفع وراء موجة.

المرحلة الخامسة: مرحلة الإختفاء:

تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها، حيث تتلاشى مظاهرها وينتهي الإهتمام بها والحديث عنها، إلا أنه من الضرورة الإستفادة من الدروس المستفادة منها لتلافي ما قد يحدث مستقبلاً من سلبيات.

والحقيقة أن الإنحسار للأزمة يكون دافعاً للكيان الذي حدثت فيه، لإعادة البناء وليس لإعادة التكيّف، فالتكيّف يصبح أمراً مرفوضاً وغير مقبول لأنه سيبقى على آثار ونتائج الأزمة بعد إنحسارها، أما إعادة البناء فيتصل أساساً بعلاج هذه الآثار والنتائج، ومن ثم إستعادة فاعلية الكيان وأدائه وإكسابه مناعة أو خبرة في التعامل مع أسباب ونتائج هذا النوع من الأزمات.

ثانياً: الحروب

1- تعريف الحروب

الحرب هي ظاهرة العنف الجماعي المنظّم التي تؤثر إما على العلاقات بين مجتمعين أو أكثر أو تؤثر على علاقات القوة داخل المجتمع. وتخضع الحرب لقانون النزاع المسلّح، الذي يدعى أيضًا "القانون الدولي الإنساني". يرتبط مفهوم القانون الدولي الإنسَاني إرتباطًا وثيقًا بأقدم تاريخ عرفته البشرية.

الحرب هي نضال مسلّح بين القوات المسلّحة لكل من الفريقين المتنازعين، يرمي كل منهما الى صيانة حقوقه، ومصالحه في مواجهة الطرف الآخر. أي أن الحرب هي وسيلة لصيانة الحقوق والمصالح عند كل طرف. إن الحرب نتاج صراع مسلّح بين الدول، بقصد فرض إحداها أو مجموعة منها لوجهة نظرها بالقوة على الدولة أو الدول الأخرى.

يُعرّف الكاتب الروماني شيشرون الحرب على أنّها نزاع بالقوّة، ويعرّفها الفيلسوف والعالم الهولندي "هوغو غروتيوس" بأنّها حالة نزاع بين الأحزاب، وعرّفها عالم الرياضيات والفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز" أنّها حالة من الأشياء التي قد توجد حتّى في ظلّ إنعدام العمليات أو القوى العسكرية المرتبطة بها، ويُعرّفها الفيلسوف والكاتب الفرنسي "دينيس ديديروت" بأنّها مرض شديد يُصيب الجهات أو الجماعات السياسية،

وعرّفها الجنرال والمؤرّخ البروسي "كارل فون كلاوزفيتز" بأنّها استمرار السياسية بوسائل أخرى، ويتّفق الخبراء على أنّ ليس كلّ شجار يضم جماعات مسلحة في ذات النظام السياسيّ هو حرب أهلية.

الحرب هي إستخدام العنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية، إنها الوسيلة الأكثر قسراً للدولة لتحقيق أهدافها، وهي أيضاً تُستخدم لإنجاز السياسة الوطنية.

عرّفها العالم الالماني "كالوزفيتز، بإنها: الإستمرار بالسياسة ولكن بوسائل أخرى.

الحرب عملية قديمة قدم الإنسان، ففي المجتمعات القديمة كانت الحرب ظاهرة مألوفة من أجل إشباع الحاجات المختلفة.

وتُعرّف الحرب وفقاً لعلماء الإجتماع بأنها صراعات تقوم بين كيانات مختلفة مستقلة، ومعترف بها دولياً، فليست كل النزاعات تُسمى حروباً، إذ أنّ الاختلاف في طبيعة الأطراف المتنازعة ينتج عنه إختلاف في مسميات هذه النزاعات، فيُطلق على النزاعات المُسلحة التي تنشأ بين الدول القوية والشعوب الضعيفة غير القادرة على الدفاع عن نفسها مثلاً اسم الحملات العسكرية أو الإحتلال، فيما يُطلق على نفس النوع من النزاع اسم (حرب) إذا استمرت المقاومة خلالها لفترة طويلة من الزمن.

2- أنواع الحروب:

للحرب انواع عدة، منها:

أ- حَرْب أهلية أو حَرْب طائفية: وهي عبارة عن نزاع مسلّح يكون بين أفراد الدولة الواحدة.

ب- حَرْب إعلامية: وهي حرب قائمة بين أجهزة الإعلام في الدول المتحاربة.

ت- الحرْبُ الباردةُ: وهي حرب بمكيدة كلّ طرف من الأطراف المتنازعة للطرف الآخر، دون أن يكون هناك قتال، وهي الحرب التي دامت لأكثر من 50 عاماً بين الإتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية.

ث-حَرْب الإستنزاف: وهي حرب غير متصلة، وإنّما تهدف إلى إستنفاذ قوى العدو وإنهاء موارده.

ج- الحَرْب العالمية: هي الحرب التي تشترك فيها دول عدة من دول العالم.

ح- حَرْب خاطفة: هي عبارة عن هجمة سريعة ومفاجئة تكون جوية وبرية، وتقوم في أساسها على الهجوم الصاعق.

خ- حَرْب نفسية: محاولات هادفة للتأثير على معنويات ونفسية المشاركين في الحرب أثناء وقوعها.

د- حَرْب العصابات: حرب يكون أحد أطرافها جنوداً غير نظاميين؛ حيث يهاجمون العدو كلما وجدوا فرصة لذلك، ويفرّون إلى مكان آمن وهكذا.

ذ- حَرْب وقائية: وهي حرب دفاعية لحماية البلاد من الغزوات المحتمل وقوعها.

ر- حَرْب شاملة: وهي الحرب التي يمتد التدمير فيها إلى المدن وجميع السكان المدنيين. وقد تعدّدت أهداف الحروب ووسائلها وظهرت مسميات لحروب جديدة، فلم تعد الحرب فقط هي وسيلة لبسط نفوذ دولة على دولة أخرى، وقد ظهرت اليوم الحرب المدنية، والحرب الاقتصادية، والحرب الأيديولوجية والتي تهدف إلى نشر معتقدات سياسية ودينية معينة، بالإضافة إلى الحرب ضد الأمراض، والحرب الكيماوية، والحرب البيولوجية، والحرب ضد الجهل.

3- أسباب الحروب وآثارها والحدّ منها:

أ- الأسباب:

للحرب أسباب متعددة ومختلفة، تتوزع بين:

- اسباب إقتصادية.
- أسباب سياسية.
- أسباب نفسية وإجتماعية.
- أسباب دينية وأيديولوجية لتوسيع نفوذ دولة على حساب دولة أخرى.

ويمكن عرض هذه الأسباب على الشكل التالي:

- تحقيق مصالح معينة لمجموعة من الأفراد المختلفين على تلك الأمور.
- الحصول على مناطق الرعي الجيدة أو الطعام، كما حصل في العصور القديمة عندما أعلنت القبائل الجائعة في آسيا الوسطى الحرب على من يجاورها للحصول على الأرض الخصبة بعد أن جفّت أراضيها ومراعيها؟
- حصول دولة ما على إستقلاليتها ودفاع شعب معين عن حريته وإستقلاله وتحرير نفسه من أغلال دولة أخرى تكون قد فرضت هيمنتها بقوة السلاح.

ب- آثار الحروب وأضرارها : كبيرة جداً هي آثار الحروب ومؤثرة على المجتمعات البشرية سلباً:

- تُهدِر موارد الشعوب وثرواتهم.
- تودي بحياة الكثير من الأشخاص دون سبب عقلاني.
- تمثل سبباً لمنع تقدم البشرية على مختلف الأصعدة سواء إقتصادياً أو إجتماعياً أو غير ذلك...
- تزيد الحروب من معدل إرتكاب الجرائم.
- تزيد من إرتفاع نسبة البطالة في المجتمع.
- تُضعِف معنويات الأفراد، وتُضعِف الأخلاق والقيم الحسنة في المجتمع.

كذلك يمكن أن نصنف آثار الحروب على الأشخاص كما يلي:

أولاً: الآثار الصحية للحروب على الإنسان: تطال الحروب الإنسان فتتسبب له بالعديد من الآثار الصحيّة، وفيما يأتي بعض منها:

- تُسبب الحروب إصابات جسدية بين الأفراد مدنيين كانوا أم عسكريين، والتي تكون نتيجتها إما إعاقة أو وفاة.
- تؤثر الحروب على الصحة النفسية للإنسان، بما ينتج عنها من إضطرابات نفسية وعقلية قد تمتد لفترات زمنية طويلة، والتي قد ينتقل أثرها من جيل إلى آخر.
- ينتج عن الحروب تدمير للبنية التحتية التي تدعم الصحة العامة للمجتمع مثل: قطاعات الأنظمة الغذائية، والرعاية الطبية، والنظافة، والنقل، والإتصالات، والطاقة الكهربائية.

ثانياً: الآثار النفسية:

1- على المدنيين: أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث أنّ الأشخاص المدنيين الذين عاشوا الحرب، أو نزحوا من بلادهم هم أكثر عُرضة للإصابة بحالات الإكتئاب والصدمات النفسية، والضيق النفسي الشديد من غيرهم من الأشخاص الذين لم ينزحوا من بلادهم، أو يعيشوا ظروف الحروب القاسية.

2- الآثار النفسية على الأطفال: تختلف الآثار النفسية الناتجة عن الحروب على الأطفال تبعاً للمرحلة التي يمر بها الطفل، مما يوجب التعامل مع الأطفال بطريقة خاصة ومختلفة عن غيرهم، وذلك لأنهم ما زالوا يمرون بمرحلة نضوج فكري، وجسدي، وعاطفي، وإجتماعي، وينجم عن تعرّض الطفل لضغوطات الحروب آثار عديدة وبعيدة المدى، فالحروب تؤثر على تطوير شخصيته وبنائها، وعلى المعايير الداخلية للصواب والخطأ لديه، كما تؤثر على ضبط ردود أفعاله العدوانية، بالإضافة إلى ما تخلّفه له من مشاكل صحية تؤثر على الأعصاب.

ثالثاً: الآثار النفسية على الجنود وعائلاتهم: للحروب آثار نفسية عديدة على الجنود وعائلاتهم، ويظهر الجزء الأكبر من هذه الآثار بعد عودة الجنود إلى منازلهم وعائلاتهم، وفيما يأتي بعض النقاط التي توضح هذه الآثار على الجندي وأفراد عائلته:

- الأثر النفسي على الجندي نفسه: يشعر معظم الجنود أثناء إبتعادهم عن أوطانهم بالوحدة الشديدة والرغبة المُلحّة في العُزلة نتيجة لعوامل عديدة، و يمكن تقليص هذا الأثر بتواصل ذوي الجنود معهم ومساندتهم لهم عبر وسائل التواصل المتاحة .فيما قد يواجه الجنود مرحلة جديدة من الأزمات النفسية التي قد تظهر على شكل إكتئاب، واضطرابات، وقلق، بالإضافة إلى معاناتهم من إصابات أُخرى في مناطق مختلفة من الجسم نتيجة لهذه الحروب.

- الأثر النفسي على علاقة الجندي بشريكه: سيواجه الشريك مسؤوليات كبيرة أثناء غياب شريكه عن المنزل تتمثّل في أمور رعاية الأطفال، والإهتمام بشؤون المنزل، والإدارة المالية لدخل الأسرة، حيث تنعكس هذه المسؤوليات على شكل قلق وضغط نفسي كبير على الطرفين، أمّا بعد عودة الجندي ستنعكس حالاته النفسية على العلاقة مع شريكه، حيث سيترتب على الإضطراب الذي يُعاني منه كلا الطرفين مشاكل زوجية قد تتطوّر إلى عنف أُسري.
- الأثر النفسي على الأطفال: تبدأ الآثار النفسية بالظهور على أطفال المجنّد أثناء غيابه، فيما تختلف ردود أفعال الأطفال حسب الفئة العمرية لكل منهم، فقد تظهر آثار غياب أحد الوالدين على شكل إضطراب وقلق، أو نوبات غضب، أو تغيرات عديدة في الحالة المزاجية، أو إختلاف في عادات الأكل، أو في حدوث حالة من عدم المبالاة لدى الطفل.

رابعاً: الآثار الاقتصادية للحروب على الإنسان: تؤدي الحروب إلى خسائر وتكاليف اقتصادية كبيرة جداً منها:

1- التضخم: يُمكن أن تؤدي الحروب في كثير من الظروف إلى حدوث تضخّم إقتصادي، وهو الأمر الذي سيجعل النظام المالي يفقد ثقة المواطنين.
2- إرتفاع مديونية الدولة: غالباً ما تشهد الدول خلال الحروب إرتفاعاً سريعاً للدين العام في القطاع الحكومي، بصورة تفوق المعتاد من أجل دعم نظامها وتعزيزه أثناء الحرب.
3- الحروب الأهلية: تُعدّ الحروب الأهلية واحدة من أكثر الأمور التي تشكل خطراً على أي دولة، فهذا النوع من الحروب يُعدّ عاملاً أساسياً في تدمير الإقتصاد، لما تشهده البلدان خلالها من تراجع في الإستثمار على الصعيدين المحلي والأجنبي، وما تواجهه من تضعضع في قطاع السياحة الداخلية، وتختلف التكلفة للحرب تبعاً لمدتها ونوعها، ومجرياتها وما آلت إليه من نتائج، كما تختلف النفقات أيضاً تبعاً للأضرار الناجمة، حيث تؤخذ الأموال التي تُصرف في إصلاح الدمار الناجم عن الحرب في عين الإعتبار، بالإضافة إلى الخسائر البشرية التي لا يمكن تعويضها.

خامساً: أثر الحروب في تدمير البيئة: تتأثّر البيئة بشكل واسع بالحروب التي يشنّها الإنسان، ويكون ذلك من خلال ما يأتي:

- تدمير الموائل: ينتج عن تهجير العديد من الأفراد إلى مواطن جديدة إثر الحروب عدد من الآثار السلبية، منها: إزالة العديد من الغابات، وما يترتّب على ذلك من مشاكل أخرى مثل تآكل التربة، بالإضافة تلوّث الماء والأرض بسبب النفايات البشرية الناتجة عن اللّاجئين، كما قد تلجأ

الجيوش إلى إستخدام بعض أدوات الحروب غير الشرعية، مثل مبيدات الأعشاب، ممّا يتسبّب بمشاكل بيئيّة، قد تحتاج بعدها المناطق المستهدفة إلى عقود طويلة حتى تعود إلى طبيعتها. إدخال أنواع من النباتات والحيوانات إلى موطن جديد غير موطنها الأصلي: لا يقتصر ما تحمله طائرات الشحن، والسفن الحربية، وغيرها على الجنود، والذخائر، والمعدّات فقط، بل يتعدّى ذلك ليشمل نقل نباتات أو حيوانات من مواطنها الأصلية إلى مواطن أخرى عبر هذه التحرّكات، وهو الأمر الذي قد يؤثّر سلباً على الحيوانات الموجودة أصلاً في هذه المواطن الجديدة.

- إنهيار البنية التحتية: تستهدف الحملات العسكرية في الحروب مواقع البنية التحتيّة في البلاد من طرق، وجسور، ومرافق عامة، وغيرها، ممّا يؤثّر سلباً بشكل غير مباشر على البيئة، فمثلاً يؤدّي تدمير محطات معالجة مياه الصرف الصحي إلى تدهور جودة المياه، كما قد يتسبّب قصف مصانع المواد الكيميائية بتسرّب السموم منها.
- زيادة الإنتاج: قد تؤدّي زيادة الطلب على بعض المنتوجات في مجالات الصناعة، والزراعة، وغيرها بهدف دعم المجهود الحربي في مناطق الحروب، أو حتى تلك المناطق التي لم تتأثّر مباشرة بالحرب إلى إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، ومثال ذلك قطع العديد من الأشجار من المناطق البرية لتلبية المطالب الحربية على المنتجات الخشبيّة، أو لتوفير مصدر دخل لشراء الأسلحة...
- **تأثير القصف الجوي والبحري على البيئة:** يؤدي القصف البَحري والجوي للمُدن والقرى أثناء الحروب إلى تدمير البُنية التحتية اللّازمة لمعيشة الإنسان، ممّا يتسبّب في هِجرة الناس نتيجة تدمير المنازل، والغابات، والحقول الزراعية، وشبكات الريّ، وأنظمة النقل، إلى جانب تخريب السَّواحل، وغرق السُّفن بالمياه، كما أنّ المراكز التجارية والمناطق السكنية أصبحت بفعل القصف مناطق مهجورة، وقد عانت بعض الدول على مدى التاريخ من آثار الحرب على بيئتها، إذ فشلت فيها المحاصيل، ممّا أدّى إلى حدوث سوء تغذية ومجاعة تسبّبت في موت الكثير من سكّانها.
- تأثير زراعة الألغام والمُتفجّرات في الأرض على البيئة، وتكمن آثار الألغام في منعها السُّكّان من زراعة الأراضي والإستفادة من المصادر الطبيعية فيها، وفي حال إنفجارها فإنّها تُدمّر التُّربة، وتُسبّب خللاً في نظامها، كما تؤدّي في بعض الحالات إلى موت الكائنات الحية، وإعاقة مسار المياه.

لقد بذلت شعوب الأرض جهوداً كبيرة للحد من الحروب بعد أن أصبحت واعية تماماً لما تسبّبه من تدمير وفتك وتخريب، بالإضافة إلى قدرتها على إنهاء حياة الجنس البشري؛ خاصة عندما تستخدم الأسلحة الفتاكة فيها، وتجسيداً لهذه الجهود قامت العديد من المنظمات العالمية الداعية إلى وقف الحرب والحد من آثارها، مثل: عصبة الأمم، وهيئة الأمم المتحدة، والمحاكم الدولية مثل محكمة عدل لاهاي، والتي عملت بدورها على تخفيف حدوث الحروب واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات.

سادساً: أهمية التضامن الإجتماعي ودور الجمعيات في تحقيقه خلال الأزمات

1- مفهوم التضامن: يُعرّف التضامن بأنه أحد القيم العالمية والأساسية القائم على المساواة والعدالة الاجتماعية، فهو أساس للعديد من القيم مثل الأخوّة، والإنتماء، والرِفعة، وذلك لأنه يُعدّ مبدأً إنسانياً يُعزز الشعور بالوحدة العاطفية مع الأفراد الذين تُقدم إليهم المساعدة، فهو لا يتعلق بالمصالح الذاتية للأفراد بل بطبيعة العلاقات المتبادلة بينهم للحفاظ على ترابط المجتمع وإنسجامه. ويُمكن تحقيقه، من خلال الإلتزامات المتبادلة بين أفراد المجتمع الواحد والمجتمع العالمي بتقديم المساعدة والتعاون فيما بينهم، والوعي بأهمية تقديم هذه الرعاية المتبادلة

2- أهمية التضامن: تكمن أهمية التضامن والتعاون المتبادل بين الأفراد أو الجهات المختلفة في تحقيق العديد من النتائج الإيجابية، من أبرزها ما يأتي:

أ- تحقيق كرامة الإنسان.

ب- حفظ حقوق الإنسان كافّة.

ت- التنمية الإنسانية.

ث- تعزيز التواصل بين مختلف الفئات بغض النظر عن الفروق والإختلافات بينها.

ج- الحدّ من إنتشار الفقر، والجوع، والمرض.

ح- وسيلة لتحقيق العدالة الإجتماعية.

خ- تحقيق الشعور بالوحدة بين البشر.

د- المساهمة في تجاوز الكوارث التي قد تتعرّض لها المجتمعات كالكوارث الطبيعية أو الحروب.

3-وسائل تعزيز التضامن: يُوجد العديد من الوسائل والأنشطة التي يُمكن إتباعها لتعزيز مفهوم التضامن وتحقيقه في المجتمعات، ومن أبرزها ما يأتي:

أ- منع إستخدام الألغام الأرضية.

ب- توفير العلاج والدواء للأشخاص المحتاجين.

ت- إغاثة الأشخاص الذين يُعانون من آثار التعرّض للكوارث بمختلف أنواعها.

ث- توفير التعليم للجميع على المستوى العالمي.

ج- بذل الجهود لمحاربة الفقر، والفساد، والإرهاب.

ح- الترويج لأهمية التضامن من قِبل المجموعات أو المنظمات المعنية بالتضامن، وذلك عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، والمدونات الإلكترونية.

خ- التبرّع للمنظمات التي تُقدّم الإغاثة لمن يحتاجها.

د- مساعدة الفقراء في المجتمع المحلي.

ذ- التعاون مع الأشخاص الذين يسعون لتقديم المساعدة للمحتاجين.

ر- معرفة معنى التضامن وطرق تحقيقه على المستوى الفردي.

سابعاً: خطوات التدخل

يعتبر نظام مواجهة الأزمات والكوارث نظاماً معقداً ويحتاج إلى سياسات متكاملة وشاملة، تضم كافة الجهود التطوعية والرسمية لمساعدة الأسر والمحليات وتقديم الخدمات المادية والمعنوية للمتضررين من الأزمات والكوارث والحروب، ورسم سياسة البرامج الوقائية لمواجهة أى أزمة أو كارثة قد تحدث فى المستقبل.

حيث أشار مورلى وزملائه عام1967 إلى بعض المراحل الأساسية للتدخل في الأزمات وهى:

1- تقدير المشكلات والإحتياجات التى يعانى منها المتضررون من الأزمة والكارثة، والتى أدت إلى طلبهم للمساعدة، وهذا مفيد للغاية في المراحل الأولى للأزمة الكارثة أو الحرب، وتتضمن هذه المرحلة تحويل المتضررين إلى المستشفيات والأماكن التى يمكن أن تقدّم لهم المساعدة.

2- وضع خطة العمل أو التخطيط لمواجهة الأزمة الكارثة أو الحرب . وتستهدف هذه المرحلة إحداث التوازن والسيطرة على الآثار المترتبة عليها فور حدوثها والتعرّف على نواحى القوّة والضعف فى المؤسسات المطلوب منها مواجهتها، وحشد كافة الوسائل والأساليب الفنية والجهود الرسمية والشعبية لمواجهة المشكلات المترتبة عليها.

3- التدخل فى الأزمة ويتطلب ذلك ما يلى:

أ- توعية المتضررين منها بكافة الظروف والمشكلات التى قد تواجههم حتى لا يحدث أي نوع من التجمعات أو التظاهرات.

ب- طرح البدائل التى يمكن من خلالها مواجهتها.

ت- إيجاد دعم إجتماعي من البيئة المحيطة.

ويتم خلال هذه المرحلة التحكم فى الآثار المترتبة على الأزمة الكارثة أو الحرب، سواء كان ذلك من خلال تقديم المساعدات أو وضع الخطط طويلة الأمد على أن يراعى فيها الواقعية والمرونة.

الخاتمة

تلعب الجمعيات الأهلية دوراً أساسياً في معالجة تداعيات الأزمات والحروب، حيث تعتبر هذه الجمعيات حلقة وصل بين إحتياجات المجتمعات المتضررة والجهات الداعمة ، مستفيدة من مرونتها وقربها من الأفراد المتأثرين. ومن خلال هذا البحث تبين أن الجمعيات الأهلية تمتلك قدرات مميزة في تنفيذ برامج إغاثية وتنموية، تهدف الى تخفيف معاناة الفئات المتضررة، وتعزيز التماسك الإجتماعي، وإعادة بناء النسيج المجتمعي.

لقد أثبتت الجمعيات الأهلية قدرتها على التدخّل السريع في أوقات الأزمات والحروب لتقديم المساعدات الإنسانية ، إضافة الى دورها الحيوي في بناء القدرات، وتعزيز التنمية المحلية. كما أنها تسهم في سد الفجوات التي قد تعجز الحكومات عن معالجتها، وما يجعلها شريكاً لا غنى عنه في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية.

ومع ذلك فإن تحقيق الفعالية المطلوبة يتطلب من هذه الجمعيات مزيداً من الدعم الفني والمالي، بجانب تعزيز شراكتها مع المؤسسات الحكومية والدولية، لضمان إستدامة جهودها. وفي ظل التحديات المتزايدة الناتجة عن الأزمات والحروب، يصبح دور الجمعيات الأهلية أكثر أهمية في تمكين المجتمعات المتضررة، ليس فقط من أجل التعافي، ولكن أيضاً للإنتقال نحو مستقبل أكثر إستقراراً و إزدهاراً.

بعد هذا العرض للحقائق التي وردت في هذا البحث، يمكن طرح التوصيات التالية:

1- تعزيز التمويل: توفير الدعم المالي للجمعيات الأهلية من خلال شراكات محلية ودولية لضمان إستمرارية أنشطتها.
2- تطوير القدرات المؤسسية: تقديم برامج تدريبية للجمعيات، لتحسين قدرتها على إدارة الأزمات و تنفيذ المشاريع التنموية.
3- تعزيز التعاون: بناء شبكات تعاون بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية والدولية لتنسيق الجهود وتجنب التداخل.
4- التركيز على التنمية المستدامة: تشجيع الجمعيات على تبني مشاريع طويلة الأمد، لتركز على تمكين المجتمعات ، مثل التعليم المهني وريادة الأعمال.

5- الإهتمام بالصحة النفسية والإجتماعية: إنشاء برامج متخصصة لدعم الأفراد المتضررين نفسياً وأجتماعياً، خاصة الفئات الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال.

6- تشجيع المشاركة المجتمعية: تعزيز مشاركة الأفراد في الأنشطة التوعوية والمبادرات التي تنفذها الجمعيات، بما يسهم في تعزيز التضامن المجتمعي.

ختاماً تُعد الجمعيات الأهلية أحد أهم أدوات التعافي المجتمعي، فهي لا تقتصر على تقديم المساعدات الطارئة، بل تساهم في بناء مستقبل جديد يقوم على العدالة والتماسك والتنمية المستدامة.

المراجع

1- القرآن الكريم

2- معجم المعاني

3- دند اروى، على عباس (2002)، دور المنظمات غير الحكومية فى الحفاظ على المحميات الطبيعية لمحافظة الفيوم، بحث مقدم من المؤتمر العلمى الخامس عشر، الخدمة الإجتماعية.

4- رجب، ابراهيم عبد الرحمن وآخرون (1983)، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، القاهرة: دار الثقافة المصرية للطباعة والنشر.

5- سند، سرية جاد هلا، (1993)، دراسة الآثار الإجتماعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، نحو نموذج مقترح لطريقة تنظيم المجتمع للتعامل مع الكوارث، بحث منشور فى المؤتمرالعلمى السادس القاهرة: كلية الخدمة الإجتماعية- جامعة حلوان.

6- شعبان، حمدى محمد (2005)، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث،القاهرة: كلية الخدمةالإجتماعية، جامعة حلوان.

7- شهاب الدين، مفيد (2009)، دور الهيئات الشبابية فى إدارة الأزمات والكوارث، المؤتمر البيئي العربى الثامن، الإتحاد العربى للشباب والبيئة.

8- عبد العال، عبد الحليم رضا وآخرون (1997)، تنظيم المجتمع (تطوّر- أساسيات- مدخلات)،القاهرة: كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.

9- عبد اللطيف، رشاد أحمد (1992)، الجهود التطوعية ودورها فى مواجهة مشكلات المتضررين من الكوارث، دراسة مطبقة على بعض الجمعيات بمحافظة القاهرة، المؤتمر العلمى السادس عشر للخدمة الإجتماعية.

10- محمد، انعام يوسف (2015)، الأبعاد الإجتماعية والثقافية لإدارة الأزمات والكوارث " دراسة تحليلية ميدانية لدور المرأة المصرية في إدارة الأزمات المستحدثة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
11- محمد، إيثار عبد الهادى (2011)، إستراتيجيات إدارة الأزماث، بحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد ،17 العدد 46 ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
12- محمد، عبد النبى يوسف (1992)، التعرّف على مشكلات الأسر المنكوبة من الزلزال فى مصر ودور الخدمة الإجتماعية معها، القاهرة، بحث منشور فى المؤتمر السادس، كلية الخدمة الإجتماعية.
13- نعيم إبراهيم الظاهر، (2009) إدارة الأزمات، عمان، عالم الكتاب الحديثة.

Charles, Firtz and other

(2001). The Human perspective, annual of the

.American Academy of Political and Social Science, No. 309

Honby, A. S& Ruse, Christina (1990). Oxford Dictionary of Current .(English, (London Oxford Uni, Press).

Kieran, O' Hagan, (1944). Crisis Intervention: Changing perspective in Christos- Phar Hanvey and Thierry Phi lot, editors: Practicing social .(work (London, Rutledge).

Lawrence M. Brammer (1988). The Helping Relationship process and .Skills Luk: London, prentice Hall international, Inc

Loura Epstein (1988). Helping People, (U.S.A: Merrill Publishing .(Company).

Neil Thompson (2011). Crisis Intervention "Theory into Practice", first .published, British Library, Russell House Publishing Ltd

Ritchie, H. & Roser, M., 2020. Natural Disasters. Our World in Data